إيران وترويض الحصان الجامح

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

قد يوافق النظام الإيراني على التخلي عن وجوده في اليمن ولبنان وسوريا، إذا ما وجد الاحتفاظَ به هناك يكلفه أكثر من مردوده السياسي أو العسكري أو الاقتصادي، ولكنه غير مستعد للتخلي عن العراق حتى لو خاض من أجل الاحتفاظ بهيمنته عليه حربا جديدة لا تقل طولا وبشاعة عن حربه الأولى التي امتدت ثماني سنوات، وعجز عن احتلاله في نهايتها.

فالعراق في ذاكرة القوميين الفرس الإيرانيين السياسية والعسكرية، بموقعه الجيوسياسي ومكانته التاريخية وثرواته الطبيعية وامتداده العربي، أكبرُ خطرٍ يهدد الأمن القومي الإيراني إذا ما توحّد وعاد إلى حريته واستقراره وقوته، وإذا ما انتعشت فيه الهوية الوطنية الرافضة لأية وصاية أو احتلال.

وعليه فمن الضروري إذن إبقاؤه غارقا في الفوضى والفساد والاقتتال، والمسارعة إلى ردع أي مسؤول عراقي، مدني أو عسكري، يحاول أن يفلت من القبضة الإيرانية، أو يحاول التملص من خدمة المصالح الإيرانية في العراق ولو بالاغتيال.

ولأنها تعرف، تاريخيا وجغرافيا، أن العراق صعبُ المراس، حصانٌ جامح لم يستطع ترويضه أشدُّ الحكام الذين توالوا على حكمه عبر الزمن الطويل قسوةً وجبروتا ودكتاتورية، فقد لجأت إيران إلى تقييده بالعشرات من الميليشيات الوقحة لتركيعه، خلافا لما كان حالها في غيره من بلاد.

فهي، مثلا، تمكنت بميليشيا واحدة هي حزب الله من الإمساك برقبة المجتمع اللبناني والهيمنة عليه بسهولة حتى بدون أن يكلف قاسم سليماني نفسه مباشرةً عناءَ الإشراف العملي اليومي على تركيعه كما فعل في العراق، وكما يفعل اليوم وريثُه إسماعيل قاآني.

والحال نفسه في اليمن. فلم يكن الحرس الثوري بحاجة إلى أكثر من ميليشيا واحدة، هي جماعة الحوثي، ليمزق وحدة الوطن اليمني، وليملك أجزاءً مهمة وحيوية من أرضه وجباله، وينجح في تحويلها إلى قواعد انطلاق هجومية للسيطرة على المضائق البحرية الحيوية، ولإشغال المملكة العربية السعودية وزعزعة أمنها واستقرارها.

أما في العراق فقد اضطر الولي الفقيه نفسه، شخصيا، إلى أن يتولى التخطيط والتنفيذ للإمساك بزمام الأمور فيه، عامدا إلى تأسيس العشرات من الميليشيات الكبيرة التي تفوق أسلحتُها الحديثة المتطورة، خفيفةً وثقيلة، ومنها الصواريخ والمسيرات، سلاحَ الجيوش الحكومية، مع الآلاف من العملاء والجواسيس الذين زرعهم في مفاصل الدولة العراقية، لضمان السيطرة على حركة الحياة اليومية السياسية والمالية والعسكرية والأمنية والخدمية والتموينية والعلاقات الخارجية، وحتى الثقافية والعقائدية منها.

رغم كل هذه الميليشيات وسلاحها وحملات القمع والترويع التي تقوم بها لإرهاب المعارضين ورغم جميع الإغراءات وعمليات شراء ذمم الانتهازيين من السنة والكرد لم ينعم الاحتلال الإيراني يوما واحدا بهدوء وبراحة بال

فمن قبل الغزو الأميركي عام 2003 عمد نظام الخميني الذي تعلم من حربه الخاسرة في الثمانينات إلى تجنيد أوسع شريحة ممكنة من الشيعة العراقيين في ميليشيات مسلحة لكي يتولوا بالنيابة عنه مقاتلة الشعب العراقي الذي حاربَه وانتصر عليه.

وفي أولى ساعات الغزو الأميركي بدأ تدفق المسلحين عبر الحدود المفتوحة مع العراق، بحجة أنهم كانوا مهجرين أو أسرى عائدين إلى بلادهم، تحت سمع الجيوش الأميركية ونظرها.

وفي العام 2014، أي بعد احتلال داعش لمحافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين، تمكن قاسم سليماني من انتزاع ما سمي بالفتوى الجهادية من المرجع السيستاني، بذريعة تحرير المحافظات المحتلة، فقام بتشكيل الحشد الشعبي وجعله تحت قيادة أكثر خدمه العراقيين المؤتمنين على رعاية المصالح الإيرانية التوسعية، ثم ضم إليه أغلب الفصائل والميليشيات التي كان قد أنشأها قبل ذلك.

ويبلغ عدد قوات الحشد الشعبي نحو 130 ألف مقاتل يشكلون أكثر من 35 فصيلاً تتحمل الحكومة العراقية رواتبهم وجميع تكاليف سلاحهم ومقار ميليشياتهم وسياراتهم ومعداتهم الضرورية.

فيلق بدر: وهو أهم وأكبر المجاميع، وتتمتع عناصره بخبرة عسكرية كبيرة بقيادة هادي العامري.

حزب الله العراقي: تأسس عام 2003 برئاسة أبومهدي المهندس الذي قُتل إثر غارة جوية للطيران الأميركي قرب مطار بغداد بداية 2020، ويبلغ عدد التشكيل قرابة 7000 مقاتل في العراق.

كتائب سيد الشهداء: ويبلغ عدد أفرادها 4 آلاف عنصر مسجلين بالحشد الشعبي.

سرايا الخراساني: وتتبع بشكل مباشر لولاية الفقيه في إيران، وتحمل شعار الحرس الثوري الإيراني، ويبلغ عدد أفرادها 3 آلاف مقاتل.

سرايا الجهاد والبناء: وهي الجناح العسكري للواء المنتظر، ويبلغ عدد أفرادها 3500 مقاتل، وهي مسجلة ضمن الحشد الشعبي.

كتائب التيار الرسالي: تأسست عام 2014 وتتكون من 2000 مقاتل تحت قيادة علي الشحماني.

كتائب الإمام علي: تشكلت في عام 2014، وهي تتبع لمقتدى الصدر.

سرايا عاشوراء: ويبلغ عدد مقاتليها 6 آلاف مقاتل، برئاسة رئيس المجلس الأعلى العراقي همام حمودي.

سرايا العتبات: يبلغ عدد مقاتليها 5 آلاف مقاتل.

لواء علي الأكبر: ويبلغ عدد أفراده 1000 مقاتل، وينتشر في الأنبار وفي محافظة صلاح الدين.

لواء أبوالفضل العباس: ويُقدر عدد مقاتليه بأكثر من 12 ألفا، ومقره على الطريق الدولي بين بغداد وكربلاء، وعلى الحدود العراقية – السورية بين معبر الوليد الحدودي والقائم.

حركة النجباء: وهي حركة منشقة عن عصائب أهل الحق.

سرايا السلام: تشكلت عام 2014 بزعامة مقتدى الصدر، ولديها 7 آلاف مقاتل مسجلين بالحشد الشعبي. كما أن لها حوالي 20 ألف مقاتل غير مسجلين بالحشد الشعبي.

عصائب أهل الحق: وهي منشقة عن جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر، يتزعمها قيس الخزعلي، ويصل عدد المقاتلين فيها إلى 15 ألفا.

كتائب جند الإمام: وتتكون من عدة ألوية أهمها اللواء 6 واللواء 4، تتبع لقوات الحشد الشعبي، وكتائب سيّد الشهداء تابعة لفيلق بدر.

هذا عدا العشرات من المجاميع المسلحة الصغيرة السرية التي تتولى القيام بمهام خاصة، في ظروف خاصة، منها اغتيال المعارضين أو اختطافهم أو تهريب السلاح والمخدرات، وتسمى بـ"الطرف الثالث".

ولكن، وبرغم كل هذه الميليشيات وسلاحها وجبروتها وحملات القمع والترويع والتغييب والتهجير وحرق المنازل والمزارع التي تقوم بها لإرهاب المعارضين، حتى لو كانوا شيعة، وبرغم جميع الإغراءات وعمليات شراء ذمم الانتهازيين من السنة والكرد، لم ينعم الاحتلال الإيراني، يوما واحدا بهدوء وبراحة بال.

وعلى الأقل، منذ انتفاضة تشرين 2019 والحصانُ العراقي الجامح يتململ ويتمرد وينتفض بثبات وصمود وشجاعة، رغم سقوط أكثر من 600 شهيد من خيرة شبابه، والآلاف من المصابين والمغيبين.

أما خسارة المعسكر الولائي الإيراني في انتخابات العاشر من أكتوبر 2021 التي عاقبهم فيها الناخب العراقي، رغم مقاطعة ثلاثة أرباع الشعب، فقد رسمت طريق الهزيمة النهائية لسلاح الميليشيات، وعودة الوطن إلى أهله سالما ومعافى.

وقد جاءت محاولة اغتيال رئيس الوزراء الغبية الخائبة لتكون أمّ الهزائم التي دوخت النظام الإيراني فأرسل على الفور إسماعيل قاآني محاولا إنقاذ ما يمكن إنقاذه مما تبقى من وجودٍ فاعل لميليشياته في السنوات الأربعِ القادمة التي لا يعلم بما سيفعله الحصان الجامح خلالها إلا الله والغارقون في السياسة.

حرص تونس على الديمقراطية يقصيها عن «قمة الديمقراطية»

حكيم مرزوقي
كاتب تونسي

القاعدة الذهبية لتقييم أي حفل هي النظر في قائمة المغيّبين وليس المدعوين.

التغييب موقف يعني التجاهل والإقصاء، وحتى العقوبة أو التلويح بها أحيانا، أمّا الاستدعاء فلا يعني – بالضرورة – التكريم والتبجيل.. قد يكون رسالة موجهة إلى الغائب قبل الحاضر.

هذا ما نستشفّه في قمة الرئيس الأميركي جو بايدن للديمقراطية المزمع عقدها الشهر المقبل، والتي تجاهلت كافة الدول العربية باستثناء واحدة وهي العراق.

القمة التي ستركز – حسب زعمها – على مسألة التحالف من أجل الإنترنت، وتهدف إلى حرية التعبير عبر الشبكة العنكبوتية، تبدو انتقائية واستفزازية أكثر منها حريصة على صون الحريات المهددة والديمقراطيات المتراجعة منذ عام 2006، وفقا لمؤسسة فريدوم هاوس.

يتمثل هذا الاستفزاز في استبعاد ديمقراطيات ناشئة مثل تونس التي أشادت بتجربتها مؤسسات حقوقية عريقة في العالم، وتمكين دول أخرى ذات سجلات سوداء من حضور هذه القمة الافتراضية التي تسعى لـ"تحفيز التجديد الديمقراطي في جميع أنحاء العالم"، بحسب قول أحد مسؤولي الإدارة الأميركية.

ولسائل أن يسأل: ما هي المقاييس التي اعتمدتها إدارة بايدن، المتهمة أصلا من طرف الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بتزوير الانتخابات، في تصنيف الدول الديمقراطية من عدمها؟

لنبق في العالم العربي دون أن نذهب بعيدا نحو دويلات أفريقية تهددها المجاعات والانقلابات، وتلقت دعوات لحضور قمة "ديمقراطية بايدن".

ولنأخذ العراق، الدولة المنهكة اجتماعيا وسياسيا، والهشة أمنيا بسبب عربدة الميليشيات المدعومة من إيران، هل أن مجرد انتخابات برلمانية أشادت بها إدارة بايدن وعدد كبير من المعلقين والخبراء المستقلين، كفيلة بانضمامها الآلي إلى نادي الديمقراطية، ومهما كانت هذه الانتخابات شفافة على المستوى الإجرائي؟

وفي المقابل، هل أن الإجراءات التي اتخذها الرئيس التونسي قيس سعيد، بتصحيح المسار الديمقراطي وتطهير البلاد من الفساد الذي استشرى مع سيطرة الإسلاميين على المنظومة الحاكمة من شأنها أن تعطل تجربة ديمقراطية رائدة في أفريقيا والعالم العربي، وتمنع مشاركة تونس من الانضمام إلى خيمة القمة الديمقراطية التي يدعو إليها الرئيس الأميركي؟

قد نأخذ دعوة دول ذات ديمقراطيات هشة أو مشكوك فيها إلى القمة على سبيل التشجيع والمساعدة و"التوريط" في المسار الديمقراطي، لكن تغييب دولة مثل تونس ذات الديمقراطية الواعدة عن هذه القمة أمر فيه "إنّ".

كان تصريح السفير الأميركي السابق في تونس غوردن غراي صادما للأوساط السياسية والمدنية في تونس، حين قال إن الرئيس جو بايدن يتجه لاستبعاد تونس من القمة الديمقراطية التي يُنتظر عقدها بشكل افتراضي في ديسمبر المقبل.

وزاد غراي الأمر حيرة وتعقيدا حين كتب على صفحته في موقع توتير متسائلا "تشير التقارير الأولية إلى أن حكومة تونس لن تُدعى إلى القمة من أجل الديمقراطية.. ماذا عن استحقاق منظمات المجتمع المدني التونسي؟".

هل أن منظمات المجتمع المدني في تونس لن تتحرك وستبقى مكتوفة الأيدي في حال استشعارها بأن الديمقراطية مهددة أو متراجعة وهي الفطنة دائما والمعروفة بكثافة نشاطاتها منذ عهد الرئيس الأسبق الراحل زين العابدين بن علي بل هي التي قادت الحراك الاجتماعي الذي تكلل بإعلان الرئيس سعيد تجميد البرلمان وحل الحكومة يوم الخامس والعشرين من يوليو؟

الكل يجمع في تونس على أن الديمقراطية مصانة أكثر من أي وقت مضى، وأن ما أقدم عليه الرئيس سعيد يصب في هذا المنحى ويسعى لتجذرها وتصحيح مسارها كي لا تكون واجهة لتلميع الفساد وتبييض الاستبداد.

هل فات الإدارة الأميركية أن الديمقراطية الحقيقية ليست تلك التي تعقد لأجلها المؤتمرات العالمية عبر منطق تجميعي وتآليبي كالذي سوف يحصل الشهر القادم، بل هي الالتزام بالدستور والقوانين المدنية.. وقبل ذلك كله، ثقافة تتشربها العقول حتى تصبح قناعات لا تتزحزح.. والدولة التونسية لم تفعل غير ذلك، وبشهادة كل المراقبين في الداخل والخارج إلى درجة أن الرئيس سعيّد يتعرض يوميا إلى التهجم على شخصه من طرف الإسلاميين ولم يحرك دعوى قضائية واحدة ضدهم؟

أما إذا كانت الديمقراطية في نظر إدارة بايدن هي صناديق الاقتراع الشفافة في ظاهرها ثم الإتيان بمن يناقضها في الحكم وإتاحة الفرصة لاستشراء الفساد، فهي عندئذ، تشبه المراكب التي يتم حرقها بعد الوصول.

كيف لدولة عظمى تدعي الذود عن القيم الإنسانية الكبرى أن تقبل على نفسها أن تغزو بلدانا تحكمها دكتاتوريات دينية أو عسكرية كما هو الشأن بالنسبة إلى أفغانستان والعراق ثم تنسحب منها لتتركها لمصيرها المفجع وقد بدأت شعوبها بالترحم على ماضيها مهما كان قاتما.

وفق هذا المنطق، لم يبق لإدارة بايدن إلا أن تعلن حكومة طالبان "ديمقراطية ناشئة" إن هي جاءت بصناديق اقتراع والزمت الناس تحت الوعيد والتهديد (دون النساء طبعا) بعملية انتخابية "شفافة".

إقصاء تونس من "قمة الديمقراطية" هو ضربة توجه في الصميم إلى مفهوم الديمقراطية نفسها، ذلك أن التجربة التي أشادت بها كل ديمقراطيات العالم بمن فيها إدارة الرئيس باراك أوباما وقتها تحاصر عبر هذه القمة الإقصائية لإتاحة الفرصة للقوى الإخوانية ومن تحالف معها من فاسدين لرفع الصوت بالمظلومية وادعاء التهميش والتغييب.

مثل هذه الانتقائية غير البريئة من شأنها أن تدق آخر مسمار في نعش الديمقراطية لأنها تمنع من أن تجعل الديمقراطية سلوكا وثقافة ينشآن في بيئة صحية وينموان بالتدرج، وتمكّن بالمقابل، قوى التطرف والفساد من احتلال الواجهة، لا لشيء، وإنما لأنها قدمت عن طريق صناديق الاقتراع.

هكذا تصبح الديمقراطية وفق منطق بايدن، محفلا أو ناديا مغلقا يَختار له أعضاءه بحسب مقاييس ليست ديمقراطية، وإنما خدمة لمصالح معروفة.

أن تعطي الضوء الأخضر للقوى المعادية للديمقراطية والتنمية البشرية التي تلازمها ثم تطلب من المعني بالأمر أن يكون "ديمقراطيا" هو أمر يشبه القول المأثور "ألقاه في اليمّ مكتوفا ثم قال له إياك.. إياك أن تبتل بالماء".

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk